دعت الموظفين للتقيد باشتراطات الصحة والسلامة والإبلاغ عن الإصابات

«النفط» تشدد إجراءات الوقاية من متحور «كورونا»

أعلنت وزارة النفط عن تشديد الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن وزارة الصحة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد، وذلك بعد الانتشار المتسارع للمتحور الجديد لفيروس كورونا "أوميكرون"، وبهدف الحفاظ على صحة العاملين وتحسين الوضع الصحي في مواقع العمل.

وقالت وزارة النفط في بيان صحافي، أنه التزاماً من الوزارة برعاية مصالح وأمن الموظفين في مبنى المجمع النفطي فقد تم تشديد الإجراءات الاحترازية الصحية للحفاظ على سلامة العاملين وأسرهم، من خلال الالتزام بارتداء الكمامات الطبية الواقية لجميع العاملين والمتواجدين حفاظاً على الصحة العامة والحرص على التباعد الاجتماعي وتعقيم اليدين أثناء التنقل والتواجد في مقر العمل وتنفيذ الأعمال إلكترونياً عن بُعد.

وفي هذا السياق، ذكر وكيل وزارة النفط الشيخ نمر فهد المالك الصباح، أن لجنة متابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن السلطات المختصة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد في وزارة النفط حريصة على تشديد الإجراءات والاشتراطات الصحية واتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة وفقاً لما ورد في تعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ((360/1، وتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (16/2021)، وعلى التعميم الإداري رقم (36) لسنة 2021، في حال رصد ممارسات خاطئة مخالفة للاشتراطات الصحية.وأشار إلى أن معدلات التطعيم داخل وزارة النفط وصلت لنسب مرتفعة للغاية وذلك للحاصلين على الجرعة الثانية والتنشيطية، فضلاً عن الانتهاء من تطعيم الجرعة الثانية لجميع العمالة الخدمية داخل الوزارة بنسب وصلت إلى 100 في المائة.

وذكر الشيخ نمر فهد المالك الصباح ان اللجنة حريصة على تكثيف الزيارات الميدانية التفقدية في مبنى وزارة النفط، وذلك للتأكد من تنفيذ الاشتراطات الصحية ورصد السلوكيات الغير صحيحة واتخاذ إجراءات بشأنها، بالإضافة إلى التوعية عبر العلامات الإرشادية والملصقات الخاصة بالتباعد، فضلاً عن التوعية الالكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لوزارة النفط.

هذا وتتألف لجنة متابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن السلطات الصحية المختصة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا في وزارة النفط من وكيل وزارة النفط المساعد للشئون الفنية م.خالد وليد الديين رئيساً للجنة و مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح نائبا للرئيس، وعضوية كل من مراقب الخدمات الإدارية والفنية بشار خليل البلوشي، ومهندسة اختصاصي البترول رزان أحمد الدعيج، ومهندس اختصاصي ميكانيك بشار خلف الشطي، ومهندس الصناعة جاسم محمد العريعر، ومنسق إداري معاملات مريم قاسم إقطامي، ومساعد منسق إداري معاملات حسين داود الصراف.وفي ختام تصريحاته دعا الشيخ نمر فهد المالك الصباح جميع الموظفين إلى التقيد بإجراءات الصحة والسلامة الاحترازية واتباع الإرشادات الصحية المتبعة في وزارة النفط وضرورة إبلاغ المصابين بفيروس كورونا للمسؤول المباشر ومدير الادارة وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة بفحص الموظفين المخالطين في موقع العمل وتعقيم الدور ومكاتب عمل المصابين.

نمر الصباح: ارتفاع معدلات التطعيم بالجرعة الثانية والتنشيطية داخل الوزارة و100 ٪ للعمالة الخدمية

زيارات ميدانية داخل مبنى المجمع النفطي ورصد السلوكيات الغير صحيحة واتخاذ إجراءات بشأنها

الشيخ نمر الصباح

مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج وارتفاع الانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية

«المركز»: القطاع العقاري السعودي يواصل التعافي وتوقعات بانتعاش الناتج المحلي الإجمالي

أوضح المركز المالي الكويتي "المركز" في تقريره بعنوان "القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية للنصف الأول من عام 2021" أنه من المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2022 بشكل أساسي على خلفية ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج.

وأشار التقرير أن هناك مؤشرات إيجابية على بدء الاستقرار والتعافي في القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية، مع توقعات بأن تستقر أسعار العقارات في المملكة بعد أن شهدت انخفاضاً منذ العام 2015. ومن المتوقع أن يعزز الإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية ضمن برنامج رؤية 2030 للمملكة من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المعتمد على صناعة النفط، كما يتوقع أيضاً أن يتحسن التوازن المالي خلال الأعوام القادمة، بعد أن تأثر بتراجع أسعار النفط وجائحة فيروس (كوفيد – 19).

وتشير توقعات "المركز" إلى أن الإستثمارات ستشهد انتعاشاً ملحوظاً بالتزامن مع بدء الحكومة في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى؛ مثل: مدينة نيوم ومواصلة الحكومة أيضاً سياساتها الخاصة بخلق فرص العمل. ومن المتوقع زيادة الطلب على القطاع السكني، مدفوعاً بالنمو المطرد في عدد السكان، والإعانات المالية الحكومية، والتغيير في قوانين الرهن العقاري، التي تمكن البنوك من تلبية النمو في الطلب في القطاع العقاري."

وحول المشهد العقاري السعودي الراهن، أوضح بسام ناصر العثمان، العضو المنتدب في إدارة الاستثمار العقاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "المركز"، قائلاً: "نحن نعتقد بأن قطاع العقارات في المملكة العربية السعودية يتعافى في الوقت الحالي، ونستشرف تسارعاً لوتيرته خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك بناءً على توقعاتنا لمختلف عوامل الاقتصاد الكلي المواتية خلال هذه الفترة."

وأوضح العثمان قائلاً: "ويعتمد تحليل وتوقعات "المركز" على "المؤشر العقاري الكلي" الخاص به، والذي يساعد المستثمرين في تقييم القطاع العقاري. ويعتمد "المؤشر العقاري الكلي" على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المختلفة؛ مثل: نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، ومستوى التضخم، ونمو الوظائف الجديدة، وغيرها من العناصر. كما قمنا بتحليل بيانات قطاع العقارات السعودي خلال السنوات السبع الماضية، والتي استنتجنا منها توقعاتنا للقطاع."

وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تؤدي سياسات التوطين إلى زيادة فرص العمل المتاحة، وهو أمر إيجابي آخر بالنسبة لقطاع العقارات. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي العودة إلى العمل من المكاتب والانتعاش النسبي في السياحة إلى تعزيز الطلب في قطاع العقارات المكتبية والتجارية وقطاع الضيافة.

المركز المالي

بأرباح 5 ملايين دولار وعائد 43 في المئة

«البيت» تتخارج من صندوق للتطوير العقاري في أمريكا بـ16.4 مليون دولار

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية "البيت" أن فريق الاستثمار أتم بنجاح عملية التخارج من أحد صناديق التطوير العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي شمل مشروعين عقاريين قامت الشركة بإنشائها وتسويقها لعملاء الشركة بقيمة 16.4 مليون دولار أمريكي، وبأرباح إجمالية قاربت 5 مليون دولار أمريكي محققاً عائد إجمالي بلغ نسبة 43٪ على رأس المال المستثمر بعد مدة استثمار بلغت أقل من عامين ونصف العام وبمعدل عائد داخلي سنوي بلغ نحو 24٪ سنوياً.

وعلق فهد فيصل بودي الرئيس التنفيذي أن "البيت" قد بدأ في شهري أغسطس وأكتوبر من عام 2019 في تطوير وتشغيل مكاتب ومخازن من الفئة الأولى (Class A) في القطاع الصناعي في مدينتي أتلانتا بولاية جورجيا ودنفر بولاية كولورادو، وذلك بالتعاون مع شريكنا الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة برينان الاستثمارية Brenan Investment Group.

وأضاف بودي أن التخارج جاء قبل انتهاء مدة الاستثمار المتوقعة، والتي كانت مُقدّرة بثلاث سنوات، وبأرباح تجاوزت توقعاتنا قبل الاستحواذ على العقار. ويعود هذا النجاح إلى توفيق الله أولاً ثم إلى نظرة "البيت" الثاقبة في اقتناص أفضل الفرص العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقاء أفضل الشركاء الاستراتيجيين، من خلال خبرة استثمارية دولية تجاوزت العقدين من الزمن.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للعمليات في "البيت" محمد توفيق الطحاوي أن هذا التخارج يعد ثالث تخارج ناجح للشركة في قطاع التطوير العقاري الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أربع سنوات، وتمكنت الشركة بفضل الله من التخارج من صناديق عقارات صناعية بقيمة بلغت 24 مليون دولار أمريكي.

وأضاف الطحاوي أن الشركة ستقوم على أعقاب هذا الاستثمار الناجح بالاستمرار في طرح فرص مماثلة لتطوير عقارات صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بقصر مدة الاستثمار، بحيث تكون بين 2 و3 سنوات وبعوائد مجزية.

فهد بودي

محمد الطحاوي

"اسكوا": المنطقة العربية ستشهد انتعاشاً اقتصادياً في 2022 و2023

توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ان تكون الأفاق الاقتصادية للمنطقة العربية ايجابية وأن تشهد انتعاشا اقتصاديا في عامي 2022 و2023.

وقالت (اسكوا) في مسح بعنوان (التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2021–2020) ان يتوقع يستمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في 2021 ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3ر7 بالمئة في 2022 و3ر6 بالمئة في 2023. واشارت الى أن وتيرة الانتعاش ستختلف بين البلدان بحسب سرعة حملات التلقيح ضد فيروس (كورونا المستجد – كوفيد19) والعائدات من النفط والسياحة وحجم التحويلات المالية وتدفقات المساعدات الانمائية.

وأضافت أن توقعاتها اعتمدت على سيناريوهين أحدهما محافظ والآخر متفاءل موضحة أن الأول يفترض استمرار وتيرة التطعيم على بطئها ومع متوسط سعر النفط 60 دولارا للبرميل فيما يفترض الثاني تقدم حملات التطعيم وارتفاع الطلب على النفط عالميا وأن يكون متوسط سعر النفط 80 دولارا للبرميل.

وقال المشرف على فريق إعداد المسح احمد مومني ان معدلات الفقر في المنطقة العربية ستنخفض من 27 بالمئة من مجموع السكان في 2021 الى نحو 26 بالمئة في 2023 مع استمرار وجود تفاوت بين مجموعات البلدان.

ومع ذلك ستظل معدلات البطالة في المنطقة بحسب (اسكوا) من أعلى المعدلات في العالم لاسيما بين النساء والشباب "رغم التوقع بانخفاضها لتصل نسبتها الى 10ر7 بالمئة في 2023 بعد أن كانت 11ر8 بالمئة في 2021".

ويشير المسح إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتأثرة بالنزاعات بنسبة قد تصل الى 4ر5 بالمئة في 2022 و6ر9 بالمئة في 2023 غير أن هذه التوقعات قد تتأثر بشدة من تداعيات المتحور الجديد لفيروس كورونا (أوميكرون) في ضوء ضعف القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية الطارئة لتحقق معدلات نمو لا تزيد عن 8ر2 بالمئة في 2022 وذلك قبل أن تستعيد عافيتها مجددا في 2023 لتصل معدلات النمو فيها الى 4ر6 بالمئة.

وذكر المسح أنه "بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة يتوقع أن ينمو الناتج في أقل البلدان العربية نموا بنحو 2 بالمئة في 2022 و2ر6 بالمئة في 2023 ولكن قد يؤدي تفشي متحور أوميكرون الى ابطاء النمو بحيث يرتفع بنسبة 1ر7 بالمئة فقط في عام 2022".

ويقدم مسح (التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الذي تصدره (اسكوا) سنويا تحليلا لآخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية ويهدف الى دعم جهود الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع سياسات قائمة على الأدلة وتنفيذها وتحسين عملية التخطيط الاقتصادي دعما لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع.

بنسبة 92.2 في المئة

«أسواق المال» تحتل المركز الأول باستيفاء متطلبات الحوكمة

احتلت هيئة أسواق المال الكويتية المرتبة الأولى في ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة من حيث استيفاء متطلبات الحوكمة وبنسبة 92.2 بالمائة.

جاء ذلك وفقاً للتقرير السنوي للديوان الصادر مؤخراً بعنوان "أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2021/2020، بحسب بيان صادر للهيئة.

وتناول التقرير، ملف "حوكمة القطاع العام والشركات"، وقدم نتائج تفصيلية لمدى التزام الجهات الحكومية المشمولة برقابة ديوان المحاسبة بتحقيق مبادئ الحوكمة، و البالغ عددها (65) جهة تتوزع بين (29) وزارة وإدارة حكومية، و (20) هيئة عامة ذات ميزانية ملحقة، إضافة إلى (16) مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة من بينها هيئة أسواق المال التي احتلت المرتبة الأولى بين تلك الجهات.

وقد سبق للهيئة، أن احتلت المركزين الثاني فالأول على التوالي على صعيد استيفاء تلك المتطلبات خلال السنتين الماليتين (2019/2018، 2020/2019).

وتجدر الإشارة إلى قيام ديوان المحاسبة بإجراء حلقات نقاشية مع خبير حوكمة القطاع العام لدى البنك الدولي أفضت إلى إجراء تعديلات على أسس إعداد التقرير وتحديثات على النماذج الملحقة الخاصة بالتدقيق على تطبيق مبادئ حوكمة القطاع العام لدى الجهات المشمولة برقابته، الأمر الذي رتب تغييرات في نسب استيفاء تلك المتطلبات خلال السنة المالية موضوع التقرير.

والجدير بالذكر، أن "الحوكمة" تعد مطلباً أساسياً لضمان تطوير القطاع العام باعتبارها إحدى مقومات الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي و المؤسسي الهادف لتعزيز مبادئ العدالة و الشفافية و الإفصاح و المساءلة.كما أن للحوكمة في القطاع العام الكويتي أهمية خاصة لاسيما وأن رؤية الكويت التنموية 2035 تضمنت جزءاً يتعلق بتبني إطار حوكمة شامل و فعال للقطاع العام بكافة مستوياته وفق إطار قانوني و تشريعي يمثله دستور دولة الكويت، و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية، و القوانين ذات الصلة بمبادئ الحوكمة، و قرارات مجلس الوزراء و تعاميم وزارة المالية بهذا الشأن.